شذوذ لعدولهم عما تلقاه الخلف عن السلف بالرضا والقبول .

٤ - الراجح جواز تخصيص السنة بالسنة ، إذ المخالف في ذلك لا مستند له من العقل السليم أو النقل الصحيح .

٥ - الإجماع قائم على جواز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة ، وما نقل من خلاف في ذلك فلا يعول عليه لعدم تحقق ثبوته .

٦ - ما استدل به الأصوليون من أحاديث فيما يتعلق بتخصيص الكتاب بالسنة المتواترة ليس هو من قبيل المتواتر بل هو من قبيل الآحاد ، ولعل مما يبرر لهم ذلك أن هذه الأحاديث وإن لم تكن متواترة لفظًا فهي متواترة حكمًا لاتفاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على مدلولها .